المعنى الوظيفِي وارتباطه بقصد المُتَكلِّم في التَّراكيب النَّحويَّة

د. محمد يحيى محمد أحمد الكيلاني

مدرس – قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب – جامعة حلوان

لقد عَرفَ الباحثون – سواء أكان ذلك في القديم أم في الحديث – أهمية المقاصد في الخطاب, باعتبار أنَّها لبُّ العمليَّة التَّواصلية؛ بيد أنَّ هذا التَّواصلَ مشروطٌ **بالقصديَّة Intentionality وإرادة المتكلِّم speaker volition**, ومعنى ذلك "أنَّ المنطوقَ به لا يكونُ كلامًا حقًّا حتَّى تحصل من النَّاطق إرادة توجيه إلى غيره"[(1)], ومِن ثَمَّ فإنَّ قصدَ المتكلِّمِ[(2)] لا يتحدَّدُ إلا من خلال السَّياق بعناصره الكثيرة؛ ولذا يغدو لزامًا أنْ يُلازمَ القصد Intention فِعل القول (التَّلفظ) Locutionary act؛ لأنَّه يعتبر ركيزة أساسية في الخطاب, ولا تخلو العلاقة بينهما من أمرين هما: أن تكون بينهما علاقة مباشرة مثل علاقة اللازم والملزوم أو لا تتوفر تلك العلاقة, فالسِّياق هو الرَّابط بين الملفوظ والقصد, وبالتَّالي فإنَّ القصد التَّداولي – المعنى الوظيفي – قد يتعدَّد بتعدُّد السِّياق[(3)] أو اختلاف التَّراكيب.

---

(1) طه عبد الرَّحمن: اللِّسان والميزان أو التَّكوثر العقلي صـ 214

(2) هو وسيلة من الوسائل التي يستخدمها المُتَكلِّمُ لإبلاغ مَعْنى مُعيّن في إطار سياق تُحدِّده التَّراكيب, وموقف تُحدِّده الوسائط الأساسية لموقف التَّخاطب, فالمتكلم عندما يكون بصدد إنتاج تركيب ما, يكون بصدد ثلاث عمليات هي: [1] انتقاء الهدف التَّداولي التَّواصلي الذي يسعى في تحقيقه, [2] انتقاء الفحوى الدَّلالي الذي يراه الأنسب لتحقيق هدفه, والذي يراه ملائمًا لقصده التَّداولي, [3] انتقاء الصورة النَّحوية والصَّوتية المناسبة. [انظر أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي صـ 64, والوظيفية بين الكلية والنَّمطية صـ 32, 53]

(3) انظر عبد الهادي بن ظافر الشَّهري: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية صـ 78, 180, 185, 192, 193, 380

وقد أشار أبو هلال العسكري (ت395هـ) إلى ارتباط معنى الكلام أو غرضه بالقصد الذي أراده المُتَكلِّمُ إذ يقول: "المعنى القصدُ الذي يقعُ به القول على وجهٍ دون وجه ... والكلام لا يترتَّب في الإخبار والاستخبار وغير ذلك إلا بالقصد ... والغرض هو المقصود بالقول أو الفعل ..."[1]؛ ولذا نجد عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) ينصُّ على أنَّ المعنى هو القصدُ أو الإرادةُ بقوله: "معْنى «**القَصدِ إلى معاني الكَلِم**»، أنْ تُعْلِمَ السَّامِعَ بها شيئًا لا يَعْلَمُه. ومعلومٌ أنَّكَ، أيُّها المتكلِّمُ، لستَ تقصدُ أن تُعلمَ السَّامع الكَلِم المفردةِ التي تكلُمُه بها فلا تقولُ: «خرجَ زيدٌ»، لِتُعْلِمَه معنى «خرَج» في اللغةَ ...".[2]

وهذا دليل على إدراكهما – وإدراك العلماء العرب القدامى[3] أنَّ نجاح العملية التَّواصلية لا يكون إلا بإدراك المُخاطَب لقصد المُتكَلِّم, "فأهل العربيَّة يشترطون القصدَ في الدَّلالة فما يُفهم من غير قصدٍ مِنَ المتكلِّم لا يكون مدلولًا للفظ عندهم، **فإنَّ الدَّلالة عندهم هي فهمُ المُراد** لا فهم المعنى مطلقًا".[4]

وفي ذلك يُفصِّل ابنُ القيِّم الجوزية الكلام في علاقة الملفوظ بالقصد بقوله: "الأَلْفَاظُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَقَاصِدِ المُتَكَلِّمِينَ[5] وَنِيَّاتِهِمْ وَإِرَادَاتِهِم لِمَعَانِيهَا ثَلَاثَةُ أَقسَامٍ:

---

[1] الفروق في اللغة صـ 35, 36

[2] دلائل الإعجاز صـ 412, وانظر صـ 411

[3] انظر على سبيل المثال أبا إسحاق إبراهيم الشّيرازي: شرح اللمع 568/2, والسَّكَّاكي: مفتاح العلوم صـ 258, 275, وابن يعقوب المغربي: مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح 168/1

[4] التَّهانوي: كشَّاف اصطلاحات الفنون 792/1

[5] حذَّرَ ابنُ القيِّم من إهمالِ قصد المُخاطِبِ قائلا: "إيَّاك أنْ تُهمل قصْدَ المتكلِّمِ ونيَّتَهُ وعُرْفَهُ فتجني عليه" [إعلام الموقِّعين عن ربِّ العالمين 433/4], ولم يكتفِ ابن القيِّم بملاحظة قصد المُتكلِّم لمعرفة الغرض من وراء خطابه, بل نبَّه إلى حال السَّامعين ومدى إسهامهم في تحقيق= تلك الأغراض, موضِّحًا اختلاف مراتبهم التي تتفاوت في إدراك قصد المتكلِّم. [انظر إعلام الموقِّعين عن ربِّ العالمين 116/3]

أَحَدُهَا: أَنْ تُظْهِرَ مُطَابَقَةَ القَصْدِ لِلَّفظِ، وَلِلظُّهُورِ مَرَاتِبُ تَنْتَهِي إِلَى اليَقِينِ وَالقَطْعِ بِمُرَادِ المُتَكَلِّمِ بِحَسْبِ الكَلَامِ فِي نَفْسِهِ وَمَا يَقْتَرِنُ بِهِ مِن القَرَائِنِ الحَالِيَّةِ وَاللَّفظِيَّةِ وَحَالُ المُتَكَلَّمِ بِهِ وَغَيْرُ ذَلِكَ ... القِسْمُ الثَّانِي: مَا يَظْهَرُ بِأَنَّ المُتَكَلِّمَ لَمْ يُرِدْ مَعْنَاهُ، وَقَد يَنْتَهِي هَذَا الظُّهُورُ إِلَى حَدِّ اليَقِينِ بِحَيثُ لَا يَشُكُّ السَّامِعُ فِيهِ، وَهَذَا القِسْمُ نَوعَانِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ لَا يَكُونَ مُرِيدًا لِمُقْتَضَاهُ وَلَا لِغَيْرِهِ، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لِمَعْنى يُخَالِفُهُ؛ فَالأَوَّلُ كَالمُكْرَهِ وَالنَّائِمِ وَالمَجْنُونِ وَمَن اشتَدَّ بِهِ الغَضَبُ وَالسَّكرَانِ، وَالثَّانِي: كَالمُعَرّضِ وَالمُوَرِّي وَالمُلغِزِ وَالمُتَأَوِّلِ. القِسْمُ الثَّالِثُ: مَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي مَعْنَاهُ وَيَحْتَمِلُ إِرَادَةَ المُتَكَلِّمِ لَهُ وَيَحْتَمِلُ إِرَادَتَهُ لغَيره، وَلَا دَلَالَةَ عَلَى وَاحِدٍ مِن الأَمرَيْنِ، وَاللَّفظُ دَالٌّ عَلَى المَعْنَى المَوْضُوعِ لَهُ، وَقَد أَتَى بِهِ اختِيَارًا".[1]

إذن للقصدِ دورٌ في معرفة المعنى الوظيفي للتركيب؛ لأنَّه "لا كلام إلا مع وجود القصد ... ومعلوم أنَّ القصدَ مِن القول هو الذي يورّث استلزاماته الصّبغة السّياقية أو المقامية التي نريد الآن إبرازَها"[2]؛ ذلك لأنَّ حقيقة الكلام لا تقوم على مجرد النُّطق بألفاظ مرتَّبة على مقتضى مدلولات محدَّدة, وإنَّما حقيقته كامنة في كونه ينبني على قصدين اثنين: أحدهما يتعلَّقُ بـ «التوجه إلى الغير», والثاني يتصل بـ «إفهام هذا الغير», وبهذا يتبيَّنُ أنَّ حقيقة الكلام ليست هي الدخول في علاقة بألفاظ معيَّنة بقدر ما هي الدخول في علاقة مع الغير, بمعنى أنَّ الذي يُحدِّدُ ماهية الكلام إنَّما هو العلاقة التَّخاطبية – التي تتحدَّد من جانب المتكلم بالتوجه إلى المستمع وبإفهامه مراده ومن جانب المستمع بالتَّلقِّي من المُتكلِّم وفهم مراده – وليس العلاقة اللفظية وحدها, وليس أدلّ على ذلك من أنَّ اللفظ المُخاطَب به سوف يتحدَّد لا بالمدلول الموضوع له والمحفوظ في المعاجم, وإنَّما بالقصد الذي يكون للمتكلِّم منه عند النُّطق به والذي يدعو المستمع إلى الدخول في تعقُّبه مقاميًّا لا إلى تحقيق حدِّه معجميًّا,

[1] إعلام الموقِّعين عن ربِّ العالمين 4/517-519

[2] طه عبد الرَّحمن: اللِّسان والميزان أو التَّكوثر العقلي صـ 103

ومِنْ ثَمَّ يكون معيار الفائدة في العملية التخاطبية هو انبناء الكلام على القصد حتَّى يقوم الدَّليل على خلافه.[1]

ولذا تتعلَّق القصديَّة «Intentionality» [2] بما يدور في ذِهن المُتَكَلِّمِ أثناء حديثه سواء تعلَّق الأمر بما أُريد التَّصريح به من منطوق اللفظ أم لم يصرِّح به ضمن الخطاب التَّداولي «Pragmatic Discourse», فالمقاصد مراتبٌ منها الصَّريح «المعنى الطَّبيعي Natural Meaning» ومنها الضِّمني «المعنى غير الطَّبيعي $Meaning_{nn}$»[3], أمَّا المقاصد الصَّريحة عند سيرل Searle «المقاصد الأولى First Intentions» فهي تلك المرتبطة بالمعاني المباشرة للملفوظ أو المنطوق «Utterance» في حين تكون المقاصد الضِّمنيَّة «المقاصد الثَّانية Second

---

[1] انظر طه عبد الرَّحمن: اللِّسان والميزان أو التَّكوثر العقلي صـ 213–216 بتصرف.

([2]) تترجم القصدية في الاستعمال اللغوي بمعنى الغرض أو الغاية التي يُريدُ المتكلم تحقيقها من الخطاب في الوظيفة التواصلية الحامل بها للمتلقي [انظر مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب صـ 200, وهيثم محمد مصطفى: القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النَّحوي في كتاب سيبويه صـ 222]

[3] بدأ جرايس Paule Grice نظريته في المعنى بالتمييز بين نوعين من المعنى: الأول: المعنى الطبيعي Natural Meaning, وهو المعنى الذي ليس وراءه قصد «المعنى الحرفي», والثَّاني: المعنى غير الطبيعي Non-natural أو $Meaning_{nn}$ «المعنى المستلزم», وهو المعنى الذي تُحدِّده السِّياقات المقامية باعتبار قصد المتكلم ونيته. [انظر محمد محمد يونس: مقدمة في علمي الدَّلالة والتَّخاطب صـ 39, وهشام إ. عبد الله الخليفة: نظرية التَّلويح الحواري صـ 17 وما بعدها, P. Grice: **Meaning**, Duke University Press on behalf of Philosophical Review, page 377 - 388], يقول الدكتور صلاح إسماعيل: "أمَّا المعنى غير الطبيعي فيعتمد على القصد Intention أو الاصطلاح Convention" [انظر نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس صـ 41].

Intentions»[1] مرتبطة بالمغزى الأساسي من استخدام الفعل الكلامي Speech act, ذلك المعنى هو ما حاول بول جرايس Paule Grice تفسيره من خلال مقالاته :

1 - Logic and Conversation 1967
2 - Utterer's Meaning, Sentence meaning, and Word Meaning 1968
3 - Utterer's Meaning and Intentions 1969

"لقد أعطى جرايس المتكلِّمين ومقاصدهم دورًا رئيسًا في فهم المعنى, وبيان كيفية استخدام هذا المعنى لدى المُتكلِّم باعتباره الأساس الذي يقوم عليه تقرير المعنى اللغوي".[2]

ولا شكَّ أنَّ العناية بالقصد هي أساس نظرية جرايس, عندما افترض أنَّ هناك مبدأ عامًّا يؤسِّس لتفاعل ناجح بين طرفي الخطاب, وهو مبدأ التَّعاون

(**1**) John R. Searle Said: "We need to distinguish between the intention to represent certain states of affairs in certain illocutionary modes and the intention to communicate those representations to a hearer the first intention; the intention to represent determines the force and content of the speech act. The second intention the intention to communicate is the intention to produce in the hearer the knowledge of the force and content of one's speech act". [**consciousness and language, page 143**]

– "إننا نحتاج إلى التَّمييز بين القصد من تمثيل أمور معيَّنة وبين القصد من توصيل هذه التعبيرات (التمثيلات) إلى المستمع, فالقصد الأول: يُمثِّل قوة الحدث الكلامي ومضمونه, والقصد الثاني: نية التواصل هي نية إنتاج المعرفة لدى المستمع عن قوة الحدث الكلامي ومضمونه للمتكلم.

[2] صلاح إسماعيل: النظرية القصدية في المعنى عند جرايس صـ 15, ونظرية المعنى في فلسفة بول جرايس صـ 11

Cooperative Principle ذلك المبدأ الذي يرتكز عليه المتكلِّمُ للتعبير عن قصده, مع ضمانة قدرة المتلقِّي على تأويله وفهمه.[1]

"وكما قلنا فيما سبق, كان لكثير من النُّحاة العرب اهتمام بالبحث في معاني الأساليب, وأغراضها التواصلية فجعلوها أساسًا معرفيًّا لتحليلهم النَّحوي, وتعود البدايات الأولى لملاحظة هذا المنحى التَّداولي إلى عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه, ولكنَّ المتأخِّرين كانوا أكثر اهتمامًا بذلك مثل عبد القاهر الجرجاني"[2] الذي اعتمد على مبدأ **«مراعاة غرض المُتكلِّم»** من كلامه بوصفه قرينة تداوليَّة, ومن ذلك اشتراطه معرفة غرض المتكلِّم وقصده في تحديد بعض الوظائف النَّحوية لا سيَّما «المُسْند والمُسْند إليه» في كثير من الشَّواهد العربيَّة, وكلُّ ذلك يفيد أنَّهم فهموا من اللُّغة أنَّها لفظٌ معيَّنٌ يؤدِّيه متكلِّمٌ معيَّنٌ في سِياقٍ ومقام معيَّن وموجَّه إلى مُخَاطَب معيَّنٍ؛ لأداء غرضٍ تواصلي معيَّن[3]؛ ولذا فالجُرجَانِي يَرَى فساد تقسيم التَّقديم إلى مفيد وغير مفيد؛ إذْ يدلُّ كلٌّ من **التَّقديم والتأخِّير على قصدٍ معيّنٍ**[4], يقول: "واعلم أنَّ من الخطأ أن يُقسَّم الأمر في تقديم الشَّيء وتأخيره قسمين, فَيُجْعَل مُفيدًا في بعضِ الكلامِ, وغيرَ مفيدٍ في بعضٍ, وأن يُعلَّلَ تارةً بالعناية, وأخرى بأنَّه تَوْسِعَةٌ على الشَّاعر والكاتب ... ذاك لأنَّ من البعيد أن يكون في جملة النَّظم ما يدلُّ تارة ولا يدلُّ

---

[1] انظر عبد الهادي بن ظافر الشَّهري: استراتيجيات الخطاب صـ 96

- P. Grice: **Logic and Conversation**, Harvard University, page 45
- P. Grice: **studies in the way of words**, Harvard University press, page 26

[2] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب صـ 205

[3] انظر المرجع السابق صـ 201, 203

[4] عبد الهادي بن ظافر الشَّهري: استراتيجيات الخطاب صـ 202

أُخْرى"[1], إذن تحقيقَ إرادة المُتكلِّم لا تكونُ إلا "بواسطة المُخاطَب مع مراعاة قدرة هذا المُخَاطَب على تحقيق تلك الإرادة في الواقع".[2]

ولذا سيحاولُ البحثُ الوقوفَ على **قصدِ المتكلِّمِ وإرادتِه**, وتحقيق تلك الإرادة من قِبَلِ المُخاطب طبقًا لمعطيات المقام من خلال دراسة ظاهرة **التَّقديم في اللغة العربية باعتبارها استراتيجية تداولية** – قائمة على العلاقة بين البنية والوظيفة – تكشف لنا الفروقَ بين ضروب التراكيب المختلفة[3], هذه التراكيب هي عبارة عن أنماط لغوية عُدِل فيها عن الأصل, ورُبما كان ذلك وراء مقولة عبد القاهر بأنَّ التَّقديم على وجهين: الأول: تقديم على نيَّة التَّأخير, **والثَّاني: تقديم لا يكون على نيَّة التَّأخير**؛ ذلك لأنَّ التراكيب لا تُستعمل في سياق مقامي واحد, بل في أنماط مقامية متباينة استجابة لمقتضيات الحال, فالتَّباين في الأنماط المقامية يستلزم التَّباين في التَّراكيب؛ ولهذا يقوم الدَّرس الوظيفي التَّداولي برصد الفروق القائمة بين أنماط التراكيب تبعا للأنماط المقامية التي تُنْجز فيها, فيضطرُّ المتكلِّمُ إلى تعديل الكلام والتَّصرف فيه حتَّى يُلائم حال السَّامع ويؤدِّي وظيفته التَّواصلية[4], يقول مسعود صحراوي: "قد يلجأ المُتكلِّمُ إلى تغيير مواقع عناصر التَّركيب لأغراض بلاغية يريد تحقيقها, بالإضافة إلى أنَّه يسعى إلى جعل خطابه يستجيب لحال مخاطَبِه لتحقيق التَّفاعل والانسجام".[5]

---

(1) دلائل الإعجاز صـ 110

(2) الصّحبي هدوي: الإنشاء بالقول مقاربة نحوية تداولية للأوامر والنَّواهي أعمالا لغوية صـ 86

(3) انظر دلائل الإعجاز صـ 106

(4) انظر أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية صـ 6, 7, 10, ومسعود صحراوي: من التنظير التداولي إلى التطبيق النحوي «علاقة البنية بالوظيفة في دلائل الإعجاز» صـ 671, 676

(5) من التنظير التداولي إلى التطبيق النَّحوي صـ 680, 681

ولأنَّ بنية الجملة في النَّحو العربي تقوم على ركنين أساسيين, هما: المسند إليه, والمسند في الجملة الاسمية, والمسند والمسند إليه في الجملة الفعلية, بالإضافة إلى الفضلة في كلتا الجملتين, فإنَّ "تحريك أي عنصر من مكانه إلى مكان ليس له في الأصل **يُنْبِئُ عن مقصد وغاية**"[1], وإدراك هذه القيمة يستلزم استحضار أصل التركيب ليُقاس عليه ضبط درجة العدول كمًّا وكيفًا.[2]

[1] عبد الحميد السيد: دراسات في اللسانيات العربية صـ 129

[2] انظر محمد عبد المطلب: البلاغة العربية قراءة أخرى صـ 105

[من صور التَّقديم في التَّركيب النَّحوي][1]

1- «زيدٌ أخوك», و«أخوك زيد».

اتَّفق النُّحاة على أنَّ الخبرَ إذا كانَ مُفردًا فهو المبتدأ في المعنى, كقولك: زيد أخوك, فَأَخُوك في المعنى هو زيد[2], والفرق بين «**زيد أخوك**», و«**أخوك زيد**», أنَّ قولك: **زيدٌ أخوك** تعريف للقرابة وبهذا لا ينفي أنْ يكونَ له أخٌ غيرُ زيدٍ؛ لأنَّك أخبرت بالعام عن الخاص. أمَّا قولك: **أخوك زيد** فهو تعريف للاسم, وبهذا ينفي أن يكون له أخٌ غيرُ زيدٍ؛ لأنَّك أخبرتَ بالخاصِ عن العام.[3]

وهذا التَّقديم في قولك: **أخوك زيد** لا يكون على نيَّة التَّأخير؛ "ولكن على أنْ تَنقُلَ الشَّيءَ عن حُكْمٍ إلى حكمٍ، وتجعلَ له بابًا غيرَ بابهِ, وإعرابًا غيرَ إعرابهِ، وذلك أَن تجيءَ إلى اسمين يُحتملُ كلٌّ واحدٍ منهما أَنْ يكونَ مبتدأً ويكونَ الآخرُ خبرًا له، فتُقَدِّمُ تارةً هذا على ذاك، وأخرى ذاكَ على هذا.[4]

فأنتَ في هذا لم تُقدِّمْ «أخوك» على أن يكونَ مَتروكًا على حُكْمه الذي كان عليه معَ التَّأخير، فيكونَ خبرَ مبتدأ كما كانَ، بل على أَنْ تَنْقلَه عن كَوْنِه خبرًا إلى كونهِ مبتدأً، وكذلك لم تؤخِّر «زيد» على أن يكون مُبتدأ كما كان، بل على أن تُخرجَه عن كونِه مبتدأً إلى كونِه خبرًا[5], و"التحقيق أنَّ **المبتدأ ما كان معلومًا عند المُخاطَب والمجهول هو الخبر**, فتأتي بالأمر الذي يعلمه المخاطَب فتجعله مبتدأ ثُمَّ تأتي

---

[1] هذا بالنظر إلى ما أشار إليه عبد القاهر في كلامه عن القسم الثَّاني, وهو «**التقديم الذي لا يكون على نِيَّة التَّأخير**».

[2] انظر ابن الخبَّاز: توجيه اللمع صـ 106, وابن مالك: شرح التسهيل 315/1, وخالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح 196/1, 213

[3] انظر ابن الخبَّاز: توجيه اللمع صـ 107

[4] الجرجاني: دلائل الإعجاز صـ 106, 107

[5] انظر المرجع السابق صـ 107 بتصرف

بالمجهول عنده فتجعله خبرًا عن المبتدأ"[1]؛ وذلك نحو أنْ يعرف المخاطَب زيدًا, ولكنَّه يجهل أنَّه أخوه, فيقصد المتكلِّمُ أن يعرِّفه بأنَّه أخوه, فيقول له: زيدٌ أخوك, وإذا عرف المُخاطَب أنَّ له أخًا, وعرف زيدًا, ولكنَّه يجهل أنَّه أخوه, وأراد المتكلِّم أن يُعْلِمَه بأنَّه أخوه قال: أخوك زيدٌ, فكأنَّ الأولى جواب عن سؤال: مَن زيدٌ؟, والثَّانية جواب عن سؤال: مَنْ أخوك؟.[2]

يقول الشَّيخ خالد الأزهري: "إنَّ كلًّا من هذين الجزأين صالح لأن يُخبرَ عنه بالآخر, ويختلف المعنى باختلاف الغرض".[3]

ويُفهمُ من ذلك أنَّ المتكلِّمَ والمُخاطَبَ **لا يستويان في درجة المعرفة**؛ ذلك لأنَّ المُخاطَبَ أقلُّ عِلْمًا من المُتكلِّمِ بالحال, فكان هذا التفاوت مَثار الحاجة إلى البيان حتَّى يستويَ الطَّرفان في العِلْمِ والمعرفة, ولكن هذا الاستواء مقيَّدٌ بقيود وضعها العلماء كراهة الوقوع في اللَّبْسِ[4]؛ ولذا اعتُبِرَ القصد للمتكلِّم بـ «حصول الفائدة» متمثِّلًا في **عدم علم المخاطب بحصول الحكم** إلى المسند إليه عند الإخبار, فالإخبار في (زيد أخوك), يُعدُّ لغْوًا لو عَلِمَ المُخاطَبُ بأخوة زيد قبل أن يُخبره المُتَكلِّمُ بذلك, وهذا الضابط – أي عدم علم المخاطب – ينطبق على (أخوك زيد), فإذا عَلِمَ باسم أخيه قبل أن يُخْبِرَه المتكلم بذلك عُدَّ التركيب لغوًا, وإن لم يَعْلَمِ الحكمَ كان الإخبارُ بما يجهله, ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطَّط الآتي:

---

[1] فاضل السامرائي: معاني النحو 156/1

[2] انظر المرجع السابق156/1 بتصرف.

[3] شرح التصريح على التوضيح 213/1

[4] انظر عبد الرحمن بودرع: في اللسانيات واللغة العربية صـ 157

1- [زيدٌ أخوك]

طرف أول	الحالة						طرف ثان
	يعرف			لا يعرف			
	المسند إليه [المبتدأ]	علاقة الإسناد	المسند [الخبر]	المسند إليه [المبتدأ]	علاقة الإسناد	المسند [الخبر]	
المتكلم	✓	✓	✓	–	–	–	
	✓	–	–	–	✓	✓	المخاطب

2- [أخوك زيدٌ]

طرف أول	الحالة						طرف ثان
	يعرف			لا يعرف			
	المسند إليه [المبتدأ]	علاقة الإسناد	المسند [الخبر]	المسند إليه [المبتدأ]	علاقة الإسناد	المسند [الخبر]	
المتكلم	✓	✓	✓	–	–	–	
	✓	–	✓	–	✓	–	المخاطب

ويتَّضح مما سبق أنَّ المخاطبَ في التَّركيب الأول: يَعْرِفُ زيدًا, ولكنَّه يجهل أنَّه أخوه, أي أنَّه يعرف المبتدأ ويجهل الخبر, وفي التَّركيب الثاني: يَعْرِفُ المُخاطَب زيدًا, ويعرف أنَّ له أخا – ولكن لا يعرفه على التَّعيين – أي أنَّه يعرف المبتدأ والخبر, ولكنَّه يجهل النِّسبة بينهما, فيُخْبِره المُتَكَلِّمُ بها, يقول القزويني: "إذا كان للسامع أخٌ يُسَمَّى زيدًا, وهو يعرفه بعينه واسمه, ولكن لا يعرف أنَّه أخوه, وأردت أنْ تُعَرِّفَهُ أنَّه أخوه, فتقول له: «زيد أخوك» سواء عرف أنَّ له أخًا ولم يعرف أنَّ زيدًا أخوه أو لم يعرف أنَّ لَه أخًا أصلا. وإن عرف أنَّ له أخًا في الجملة, وأردت أن تُعَيِّنَه عنده قلت: أخوك زيد, أمَّا إذا لم يعرف أنَّ له أخًا أصلا, فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالتَّعيين على مَنْ لا يعرفه المخاطَب أصلا, فظهر الفرق بين قولنا: «زيد أخوك», وقولنا: «أخوك زيد»"[1], وقِس على ذلك قولك:

2- «أنْتَ الحبيبُ», و«الحبيبُ أنْتَ».

المبتدأ والخبر في التركيبين كلاهما معرفة؛ إذْ قدَّمَ المُتكلِّمُ كلًّا منهما تارة, وأخَّره تارة أخرى, وبالتَّالي فقد اختلف قصده, "وذاك أنَّ معنى «الحبيب أنت»، أنَّه لا فصل

(1) الإيضاح في علوم البلاغة 199/1

بينك وبين مَن تُحبُّه إذا صَدَقَت المحبَّةُ، وأنَّ مَثَل المتحابَّيْن مَثَلُ نَفْسٍ يقتسمُها شخصان، كما جاء عن بعض الحكماء أنه قال: «الحبيبُ أنتَ إلَّا أنَّه غيرُك». فهذا كما ترى فرق لطيف ونُكْتَة شريفة، ولو حاولتَ أن تُفيدها بقولك: «أنتَ الحبيبُ»، حاولتَ ما لا يَصِحُّ"[1]؛ لأنَّك في التَّركيب الأول – أنت الحبيب – **تنفي الشَّك الواقع في نفس المخاطب في كونه الحبيب**, فأنت تريد أن تُخْبِره بأنَّ محبَّتَكَ **أصبحت مقصورة عليه دون غيره**, بخلاف قولك: الحبيب أنت, فمحبَّتُكَ واقعةٌ عليه دون أن تنفيها عن غيره.

وقصد المتكلم لا يظهر هاهُنا ولا يتضح إلا إذا أدرك المخاطب هذا القصد, ولذا اشترط جرايس **مبدأ التَّعاون** Cooperative Principle باعتباره مبدأً يرتكز عليه المُتَكلِّم للتعبير عن قصده, مع ثقته أنَّ المخاطبَ قادرٌ على تأويل قصده وفهمه للمعنى, يقول الدكتور طه عبد الرَّحمن: "لقد أُريد بهذه القواعد التَّخاطبية أن تنزل منزلة الضَّوابط التي تضمن لكلِّ مخاطبة إفادة تبلغ الغاية في الوضوح, بحيث تكون المعاني التي يتناقلها المُتَكلِّمُ والمُخاطبُ معاني صريحة وحقيقية؛ إلا أنَّ المُتَخاطِبَين **قد يُخالفان بعضَ القواعد**, ولو أنَّهما يدومان على حفظ مبدأ التعاون, فإذا وقعت هذه المخالفة, فإنَّ الإفادة في المخاطبة تنتقل من ظاهرها الصَّريح والحقيقي إلى وجه غير صريح وغير حقيقي, فتكون المعاني المتناقلة بين المتخاطبين معاني ضمنية ومجازية"[2]؛ ولذا تتنوع **درجات قصد المتكلم؛ ليكون بعضها أقوى من بعض**, هذا التفاوت في وضوح القصد هو الذي يجعل المُتَكلِّمَ يستعمل بعض الدَّرجات دون الأخرى تبعا لسياق المقام, ولا يكون ذلك إلا بوجود افتراض تداولي مسبق

[1] الجرجاني: دلائل الإعجاز صـ 190

[2] اللسان والميزان أو التكوثر العقلي صـ 239

Presupposition يجعل المتَكَلِّم يشعر بأنَّ المخاطَبَ سيفهم ما يقوله, ويمكن تمثيل ذلك من خلال المخطَّط الآتي:

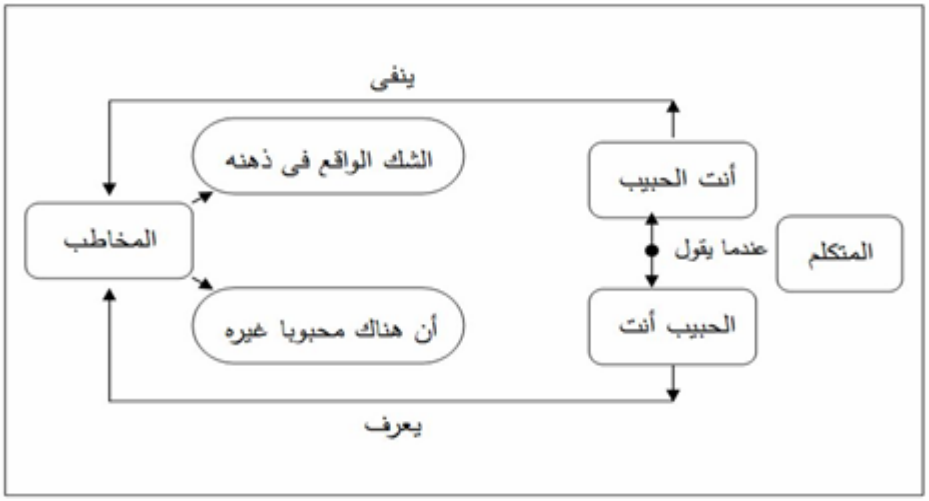

وعلى الرَّغم من أنَّ قولك: «زيد أخوك», و«أخوك زيد», و«أنت الحبيب», و«الحبيب أنت» المبتدأ والخبر في كلّ منهم معرفة إلا أنَّه يمكننا أن نُميِّزَ بين «**رُتبة العبارة**» و«**رتبة المُتَكلِّم**», فالمقصود بِـ «رتبة العبارة» الترتيب الذي تحدِّده علاقات النَّحو, وهو مخبر عنه ومخبر به في الجملة الاسمية, وفعل وفاعل وفضلة في غيرها, أمَّا المقصود بِـ «رتبة المُتكلِّم» فهو الترتيب الذي تقتضيه نِيَّة المتكلِّم وقصده حين يقدِّم ما حكمه التَّأخير قاصدًا بذلك التَّخصيص أو الحصر أو رفع التَّوهم أو الشَّك أو إضافة معلومة غير متوفرة في مخزون المخاطب.[1]

3- «زيدٌ منطلقٌ», و«زيدٌ المنطلقُ», و«المنطلقُ زيدٌ».

إنَّ قولَك: **زيدٌ منطلقٌ** لا شكَّ أنَّه يختلفُ في الدّلالة عن قولك: زيدٌ المنطلق, والمنطلق زيد وكذلك قولك: **المنطلقُ زيدٌ** يختلفُ في المعنى الذي يريدُ المُتَكلِّمُ تمثيله

[1] انظر أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي, صـ 30, 190, 191 بتصرف.

للمخاطَبِ عن قولك: زيدٌ المنطلقُ؛ ولذا لجأ المُتكلِّمُ إلى المخالفةِ, وليست هذه المخالفة اعتباطية؛ لأنَّ ما يقصدُهُ المُتَكلِّمُ مِن إيصال معنى ما – لم يكن إلا بالمخالفة؛ لأنَّ تقديم إحدى المعرفتين على الأخرى لا بُدَّ أن يَتْبَعه اختلافٌ في المعنى باختلاف الغرض.

- **فالفرق الوظيفي للمعنى في قصد المُتَكلِّم بين قوله:**

أ- «زيدٌ منطلقٌ», و«زيدٌ المُنْطلِقُ».

أنَّ التَّركيب الأول يُفيد ثبوت الانطلاق لزيد من دون نفيه عن غيره, **وأمَّا التَّركيب الثَّاني** فإنَّه يفيد قصر الانطلاق على زيد دون غيره, وهذا حين يعرف المخاطب أنَّ ثمة انطلاقًا, ولكنَّه كان يظنُّ أنَّ المنطلِقَ غير زيدٍ, فقدَّمت زيدًا وقصرت الانطلاق عليه دون غيره[1], يقول الجرجاني: "والنُّكتة أنَّك تثبت في الأوَّل الذي هو قولك: «زيدٌ منطلقٌ» فِعْلًا لم يَعْلمِ السَّامع من أصله أنَّه كان, وتثبت في الثَّاني الذي هو «زيدٌ المنطلقُ» فِعْلًا قد عَلِمَ السَّامع أنَّه كان, ولكنَّه لم يعْلمه لزيدٍ, فأفدته ذلك".[2]

إذن, فالمخاطب في قولك «زيدٌ المنطلقُ» "يَعْرِفُ زيدًا ويعرف أنَّ شخصًا انطلق ولا يعلم أنَّه زيد, فيقال: «زيد المنطلقُ», فزيد معروف بهذا الاسم منفردًا, والمنطلق معروف بهذا الاسم منفردًا غير أنَّ الذي عرفهما بهذين الاسمين منفردين قد يجوز أن يجهلَ أنَّ أحدهما هو الآخر ألا ترى أنَّك لو سمعت بزيد وشُهِرَ أمرُه عندك من غير أن تراه لكنتَ عارفًا بِه ذِكْرًا وشُهْرَة, ولو رأيتَ شخصًا

[1] انظر فاضل صالح السامرائي: معاني النحو 159/1

[2] دلائل الإعجاز صـ 178

لكنتَ عارفًا بِه عينًا غير أنَّك لا تُركِّب هذا الاسمَ الذي سمعته على الشَّخص الذي رأيته إلا بمعرفة أخرى بأن يقال لك: هذا زيدٌ فاعرفه".[1]

[1] ابن يعيش: شرح المفصَّل 190/1

طرف أول	التركيب الأول				طرف ثان
	يعلم				
	المسند إليه [المبتدأ]	العلاقة الإسنادية	المسند [الخبر]		
			كان	لم يكن	
المتكلم	✓	✓	✓	–	
	✓	–	–	–	المخاطب
	التركيب الثاني				
	المسند إليه	العلاقة الإسنادية	المسند		
	زيد	غير زيد	كان	لم يكن	
المتكلم	✓	–	✓	–	
	–	✓	✓	–	المخاطب

ويتَّضح من ذلك أنَّ المتكلِّمَ وحده هو الذي يعلم انطلاقَ زيدٍ في قولك: «زيدٌ منطلقٌ», أمَّا في قولك: «زيدٌ المنطلقُ» فإنَّ المتكلِّمَ والمخاطَبَ على علمٍ بوجود انطلاقٍ, بيد أنَّ المخاطَب لا يعلم ممَّن الانطلاق فَيُعْلِمُه المتكلِّم بأنَّ الانطلاقَ مقصورٌ على زيدٍ دون غيره؛ وذلك حين يظنُّ المخاطبُ أنَّ المُنطلِقَ هو غير زيد كأن يظنّ أنَّه عمرو أو سعيد أو خالد؛ ولذا لا يَصِحُّ أن تقول: «زيد المنطلق وعمرو» على نيَّة و«عمرو منطلق أيضًا»؛ "ذلك لأنَّ المعنى مع التَّعريف على أنَّك أردَّت أن تثبت انطلاقًا مخصوصًا قد كان من واحدٍ, فإذا أثبتَّه لزيدٍ لَم يصحَّ إثباته لعمرو".[1]

ويُفهم من ذلك أنَّك في تركيب التَّنكِير "تستطيع أن تعطفَ فتقول: زيد منطلق وعمرو، ولا يجوز لك أن تقول: زيدٌ المنطلقُ وعمرو؛ وذلك لأنَّك في الأول لا تتحدَّث عن انطلاقٍ معروف ومُعيَّن، فجاز أن تُشرك عَمرًا فيه، وفي الثَّاني تتحدَّث عن انطلاقٍ معروف للمخاطب ومعيَّن فإذا أثبَتَّه لزيدٍ لَم يصح لك أن تُثبِتَه لعمرو، فإذا قلت: يمكن أن يكون هذا الانطلاق قد كان من زيد وعمرو فلماذا امتنع العطف؟ قلت: إذا كان هذا الانطلاق المخصوص المُبَيّن كان من زيد وعمرو، وأردَّت الإخبارَ

[1] الجرجاني: دلائل الإعجاز صـ 178

بذلك، فالعبارة عنه أنْ تقولَ: زيدٌ وعَمرٌو المنطلقانِ بخلاف زيد المنطلق وعمرو؛ لأنَّك حينئذٍ تثبته أوَّلًا لِزَيدٍ، ثُمَّ تَجيءُ فتثبته لعمرو وهذا خطأ".[1]

فالفرقُ بين التَّركيبَين أنَّ **المُخَاطَبَ** في تركيب التَّعريف «زيدٌ المنطلق» كان **يعلم أنَّ انطلاقا كان**, ولكنَّه لا يعلم ممَّن وقع, فيعمد المُتَكلِّمُ إلى اللفظ الدَّال على الذَّات ويجعله مبتدأ, ويعمد إلى اللفظ الدَّال على الصِّفة ويجعله خبرًا[2], فيفيد المخاطب ما كان يجهله, وفي تركيب التَّنكير «زيدٌ منطلق» **كان لا يعلم أنَّ انطلاقًا كان,** فهو خالي الذِّهن مما ستخبره به.

ب- «زيدٌ منطلقٌ», و«المنطلقُ زيدٌ».

أنَّك إذا قلت: **زيدٌ منطلقٌ** "كان كلامُك مع مَن لم يَعْلم أنَّ انطلاقًا كان, لا من زيد ولا من عمرو, فأنت تفيده ذلك ابتداءً"[3], أمَّا إذا قلت: **المنطلِقُ زيد,** بتقديم المنطلق على زيد, فيكون المعنى حينئذٍ "أنَّك رأيتَ إنسانًا ينطلِقُ بالبُعدِ منك فلم تُثْبِتْهُ, ولم تعلم أزيدٌ هو أم عمروٌ, فقال لك صاحبُكَ: المنطلِقُ زيد, أي هذا الشَّخص الذي تراه من بُعْدٍ هو زيد"[4], فيُثبِت المتكلِّمُ - بذكره اسم زيد - للمخاطب الانطلاق الذي يراه ثُمَّ يُحدِّد ويُعيِّنُ له المنطلق بأنَّه زيدٌ لا عمرو.

---

(1) محمد محمد أبو موسى: خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني صـ 302

(2) يقول القزويني: "لا يقال: زيد دالٌّ على الذَّات فهو مُتَعيّنٌ للابتداء تَقَدَّم أو تَأَخَّرَ، والمنطلق دالٌّ على أمر نِسْبيٍّ فهو مُتعيّنٌ للخبرية تقدَّم أو تأخَّر؛ لأنا نقول: «المنطلق» لا يُجعَل مبتدأ إلا بمعنى الشَّخص الذي له الانطلاق, وإنَّه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبرًا و«زيد» لا يُجعَل خبرًا إلا بمعنى صاحب اسم «زيد» وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ". [الإيضاح في علوم البلاغة 200/1]

(3) الجرجاني: دلائل الإعجاز صـ 177

(4) المرجع السابق صـ 186

طرف أول	التركيب الأول				طرف ثان
	يعلم				
	المسند إليه [المبتدأ]	العلاقة الإسنادية	المسند [الخبر]		
			كان	لم يكن	
المتكلم	✓	✓	✓	–	
	✓	–	–	–	المخاطب
	التركيب الثاني				
	يرى				
	المسند إليه	العلاقة الإسنادية	المسند		
	كان	لم يكن	زيد	غير زيد	
المتكلم	✓	–	✓	–	
	✓	–	–	✓	المخاطب

ويفهم من ذلك أنَّ المتكلِّمَ لو آخَّر الخبرَ – أي جاء به على الأصل فليس فيه إلا الإخبار بأنَّ زيدًا منطلِقٌ لا غير من غير تعرُّض لمعنى آخر من المعاني؛ لأنَّ حقَّ "المُخبر عنه أن يكون معرفة لكونه أتم فائدة, وحق الخبر أن يكون نَكِرَة؛ لأنَّه مجهول"[1], فالمُتكلِّمُ هُنَا أردَ أن يُنبِّه المخاطب لشيء لا يعلمه, فيثبت معنى الانطلاق لزيد فِعْلًا لَهُ, دون أن يجعله يتجدَّد ويحدث منه شيئا فشيئا؛ ولذا قال الجرجاني: إذا كان حديثك عن شيء يحدث ويتجدَّد فلا يصلح إلا الفعل[2], وإن كان حديثك عن شيء قد ثبت واستقرَّ, ولم يكن هناك ثمة تغيير وتجدُّد فلا يَصْلُح إلا الاسم.[3]

---

[1] ابن الخبَّاز: توجيه اللمع صـ 106

(2) يقول الجرجاني: "وأمَّا الفعل فموضوعه على أنَّه يقتضي تجدُّدَ المعنى المثبتِ به شيئًا بعد شيءٍ, فإذا قلت: زيد منطلق, فقد أثبتَّ الانطلاق فعلا له, من غير أن تجعله يتجدَّد ويحدث منه شيئا فشيئا ... وليس ذلك إلا لأنَّ الفعل يقتضي مزاولةً وتجدُّد الصِّفة في الوقت, ويقتضي الاسم ثُبوتَ الصِّفة وحصولَها من غير أن يكون هناك مزاولةٌ وتزجيةُ فِعْلٍ, ومعنى يحدث شيئًا فشيئًا". [دلائل الإعجاز صـ 174, 175]

[3] انظر دلائل الإعجاز صـ 174, 175 بتصرف.

إذن فالمتكلم في قوله: «زيد منطلق» لا يريد أكثر من إثبات الحدث لزيدٍ دون التَّعرض لنفيه عن غيره أو تجدُّده, ومحاولة تزجيته للفعل.

بخلاف ما إذا قدَّمته – أي الخبر "**تقديم يقال إنَّه على نيَّة التَّأخير**"[1], وقلت: «منطلقٌ زَيدٌ»[2] فإنَّك تُفيد بتقديمه إزالة الوهم من ذهن المخاطَب؛ لأنَّ قولك: «زيد منطلق» إخبار أولي لا يعلمه المخاطب؛ لأنه خالي الذهن, فإذا كان يظنُّ أنَّ زيدًا نائم أو قائم قلت: «منطلق زيد» بتقديم الخبر؛ لتصحيح الوهم الذي في ذهنه, يقول العلوي: "«منطلق زيد» إخبار لِمَن يعرف زيدًا, ويُنكر انطلاقه, فتقديمه اهتمام بالتعريف بانطلاقه"[3], ويفهم من ذلك أنَّ هذا الكلام لا يكون إلا مع مَن يعرفُ زيدًا, ويُنكر انطلاقه, فإذا أردَّت أن تُعيّنَ عند المخاطب جنسَ المنطلق قلت: «المنطلقُ زيدٌ».[4]

إذن قولك: «زيدٌ منطلقُ» يفيد ثبوت الانطلاق لزيد من غير إفادة لدوام ذلك الثبوت أو انقطاعه, ومن غير إشعار منه بالزَّمان المخصوص لذلك الثبوت بل على ما يعمُّ المؤقت والمُقيَّد ومقابلَيْهِما – أي المطلق والمؤبَّد – وإذا قلت: «المنطلق زيد؛

---

[1] وذلك في كلِّ شيء أقرَرْته مع التقديم على حُكمِه الذي كان عليه, وفي جنسه الذي كان فيه, كخبر المبتدأ إذا قدَّمته على المبتدأ, كقولك: «منطلق زيد», فمعلوم أنَّ «منطلق» لم يخرج بالتقديم عمَّا كان عليه من كونه خبرَ مبتدأ. [انظر الجرجاني: دلائل الإعجاز صـ 106, والقزويني: الإيضاح في علوم البلاغة 163/1]

[2] قال ابن الخبَّاز عن مثل هذا التركيب إنَّه لا يصح في نثر ولا تقود إليه ضرورة شعر؛ لأنَّ الخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى, فإذا فسَّرت المعرفة بالنَّكرة أخرجتها من الوضوح إلى الخفاء؛ وذلك فاسد. [انظر توجيه اللمع صـ 106, 107]

[3] الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز 31/2

[4] انظر القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة صـ 199

فذلك لا يكون إلا إذا اعتقد مُعتَقِدٌ أنَّ إنسانًا قد انطلق, ولكن لم يُعلم أنَّه زيد أو عمرو, فنقول: المنطلق زيد, أي الذي تَعْتَقِدُ فيه أنَّه مُنطلِقٌ, هو زيد».[1]

ج- «زيدٌ المنطلقُ», و«المنطلقُ زيدٌ».

أنَّك إذا قلت: زيد المنطلق كان على تقدير: زيد هو المُنْطَلِقُ, أي أنَّك تقصِدُ إلى انطلاق كان مرة واحدة, لا إلى جنسٍ من الانطلاق, فالتَّكرر غير مُتصوَّر[2], وبيانه أنَّك كنتَ في حديث انطلاق **قد كان**, وعرف السَّامع كَونَه, إلا أنَّه لم يعلم أمِنْ زيدٍ كان أم من عمرو, فإذا قلت: زيد المنطلق, أزلت عنه الشَّكَّ, وجعلته يقطع بأنَّه كان من زيد, بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجَوَازِ[3], بمعنى آخر إذا رأى المخاطَبُ رجلًا مُنطلِقًا, ولكنَّه يجهل أنَّه زيد, وهو يعرف زيدًا في الأصل, فأردَّت أن تُعرِّفه له بأنَّه هو المنطلق, قلت له: زيد المنطلق.

فإذا قلت: المنطلق زيد, فالانطلاق – في هذا التركيب – معروف للمخاطب بسبب رؤيته له, بخلاف التركيب الأول (زيد المنطلق) فهو في حديث انطلاق قد كان وعرف كونه بيد أنَّه لا يَعرِف ممن كان, والمعنى ليس كذلك إذا قدَّمت «المنطلق», فالمخاطَبُ هنا يرى رجلًا مُنطلِقًا, ولكنَّه يجهل أنَّه زيد؛ لأنَّه لا يعرفه في الأصل, فهو يجهل حقيقة الشخص المنطلق, فإذا أردَّت أن تُعرِّفه بأنَّ المنطلق هو زيد, قلت له: المنطلق زيد.

يقول القزويني موضِّحا الفرق بين التَّركيبين: "إذا عَرَفَ السَّامعُ إنسانًا يُسَمَّى زيدًا بعينِهِ واسْمِهِ, وعرف أنَّه كان من إنسانٍ انطلاقٌ, ولم يعرف أنَّه من زيد أو غيره, فأردَّتَ أن تعرفه أنَّ زيدًا هو ذلك المنطلق, فتقول: «زيد المنطلق», وإن أردَّتَ أن تعرفه أنَّ ذلك

---

[1] انظر الرَّازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز صـ 82, 85

[2] الجرجاني: دلائل الإعجاز صـ 181

[3] المرجع السابق صـ 186

المنطلق هو زيدٌ قلت: «المنطلق زيد»"[1], فالانطلاق معلومٌ, والشخصُ المنطَلِقُ مجهولٌ, ويمكن توضيح ذلك من خلال الشَّكل الآتي.

طرف أول	التركيب الأول					طرف ثان
	يعلم		يعلم ولا يرى			
	المسند إليه [المبتدأ]		العلاقة الإسنادية	المسند [الخبر]		
	يعرف زيدا في الأصل	لا يعرف زيدا في الأصل		كان	لم يكن	
المتكلم	✓	–	✓	✓	–	
	✓	–	–	✓	–	المخاطب
	التركيب الثاني					
	يعلم ويرى		يرى ولا يعلم			
	المسند إليه		العلاقة الإسنادية	المسند		
	كان	لم يكن		يعرف زيدا في الأصل	لا يعرف زيدا في الأصل	
المتكلم	✓	–	✓	✓	–	
	✓	–	–	–	✓	المخاطب

ويتضح من ذلك أنَّ المُتَكلِّمَ في قوله: زيد المنطلِق يُخْرج الكلام في صورة تُوْهِم أنَّ الانطلاق لم يوجد إلا فيه, فالأمر مقصور على زيد دون غيره, يقول الجرجاني: "إذا قيل لك: «زيد المنطلق» صار الذي كان معلومًا على جهة الجواز, معلومًا على جهة الوجوب, ثُمَّ إنَّهم إذا أرادوا تأكيدَ هذا الوجوب أدخلوا الضَّمير المُسَمَّى «فَصْلا» بين الجزأين, فقالوا: «زيدٌ هو المُنْطَلِق»".[2]

والحاصل أنَّ "الإخبار يجب أن يكون عمَّا يُعْرَف بما لا يُعْرَف, وإذا قلت: المنطلق زيد, فالمنطلق شخص معلوم, فأمَّا الشخص الذي هو المُنطلِق فمجهول ... فإذا قلت: زيد المنطلق كان المقصود إمَّا حصر انطلاقٍ مُعَيَّنٍ أو حصر حقيقة الانطلاق إما تحقيقا أو مبالغة".[3]

---

(1) الإيضاح في علوم البلاغة 199/1

(2) دلائل الإعجاز صـ 178

(3) الرَّازي: نهاية الإيجاز صـ 85

يتضح إذن مما سبق, أنَّ لكلِّ تركيب معناه الوظيفي, وأنَّ لكلِّ بنية يلفظ بها المتكلِّمُ وظيفةً توجبها ملابسات الخطاب بفعل اختلاف أحوال السَّامع التَّخاطبية ومراعاة المتكلِّم لتلك الأحوال, فيكون لكلِّ بنى تركيبية مناسبة لا تصلح إلا لها[1] بسبب تفاوت حضور كلٍّ من المتكلم والمخاطَب زمَنيًّا أو مكانيًّا.

4- «أَرَجلٌ جاءَك؟», و«أَجَاءَك رَجلٌ؟».

الفرق بين قولك **أرجلٌ جاءك؟ وأجاءك رجل** يتَّضح من وجهين: **الأول:** أنَّ قولك **أرجلٌ جاءك؟** لا يجوز فيه تقديم الاسم النَّكرة إلا إذا كنت تريد السُّؤال عن جنس مَن جاءه, فإن قدَّمت الاسم النَّكرة (أرجلٌ جاءك) وأنت لا تريد السُّؤال عن الجنس كان مُحالًا؛ ذلك لأنَّ قولك: (أجاءك رجل) سؤال عمَّن جاءه من الرِّجال, فإن قدَّمت الاسم فقلت: أرجل جاءك, فأنت تسأله عن جنس من جاء: أرجلٌ هو أم امرأة, ولا يكون ذلك إلا إذا كنت تعلم أنَّه قد آتاه آت, ولكنَّك لا تعلم جنس ذلك الآتي, ولا يجوز لك أنْ تُقدِّمَ الاسم في قولك: أجاءك رجل, وأنت تريد أن تسأله عن مجيء واحد من الرِّجال إليه؛ لأنَّ تقديم الاسم يعني سؤالك عن الجنس[2], يقول عبد القاهر الجرجاني: "وإذا كان كذلك[3], كان مُحالًا أنْ تُقَدِّمَ الاسمَ النَّكرة وأنت لا تُريد السُّؤال عن الجنس؛ لأنَّه لا يكون لسُؤالك حينئذٍ مُتعلِّق, من حيثُ لا يبقى بعد الجنس إلا العين, والنَّكرة لا تدلُّ على عينِ شيءٍ فيُسأل بها عنه".[4]

---

(1) انظر مسعود صحراوي: من التنظير التداولي إلى التطبيق النحوي صـ 677, 687, 688 بتصرف.

(2) انظر دلائل الإعجاز صـ 142

(3) المراد بقوله: «وإذا كان كذلك»: أن تُقدِّم الاسم في قولك: أجاءك رجل, وأنت تريد السؤال عن مجيء أحد من الرجال؛ ذلك "لأنَّ تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل, والسؤال عن الفاعل إمَّا عن عينه أو عن جنسه, ولا ثالث" [دلائل الإعجاز صـ 142]

(4) الجرجاني: دلائل الإعجاز صـ 142

والوجه الآخر: هو أنَّك إذا قدَّمت الفعلَ فقلت: أجاءك رجل دلَّ تقديمه على أنَّك شاكٌّ في ثبوته للفاعل أو انتفائه عنه, فيكون غرضك معرفة الواقع منه الفعل, وإذا قدَّمت الاسم فقلت: أرجل جاءك؟ دلَّ تقديمه على أنَّك لست شاكًّا في الفعل, وإنَّما سيكون شكُّك في الفاعل, وغرضك طلب تعيينه, ولا فرق بين النَّكرة والمعرفة في ذلك إلا من وجه, وهو أنَّك إذا قدَّمت المعرفة فقلت: أزيد جاءك؟ كان الغرض تعيين الفاعل بعينه, أمَّا إذا قدَّمت النَّكرة, فلا يمكن أن يكون الغرض طلب تعيين الفاعل بعينه؛ لأنَّ النَّكرة لا تدلُّ على مُعيَّنٍ, وإنَّما الغرض تعيين جنسه كما أشار إلى ذلك عبد القاهر, **فيكون قصر قلب** باعتبار أنَّ المُخاطب بهذا الكلام قد عرف أنَّه قد أتاه آتٍ, ولم يدرِ جنسه أرجل هو أم امرأة, أي أنَّ المجيء مقصورٌ على هذا الجنس دون هذا الجنس الآخر, فيقال في المفرد: رجل جاءني أي لا امرأة, وفي المثنى: رجلان جاءاني أي لا امرأتان, وفي الجمع: رجال جاءوني أي لا نِساء.

ورُبَّما كانت الإشارة إلى تعيين عدده؛ وذلك لأنَّ النَّكرة بمعنيين الجنسية والعددية, **فيكون قصر إفراد**؛ ولذا يقال في المفرد: رجل جاءني, أي لا اثنان ولا جمع, ورجلان جاءاني, أي لا واحد ولا جماعة, ورجال جاءوني, أي لا واحد ولا اثنان, هذا إذا كان **اعتقاد المخاطب** عدَديَّة مخصوصة دون غيرها.[1]

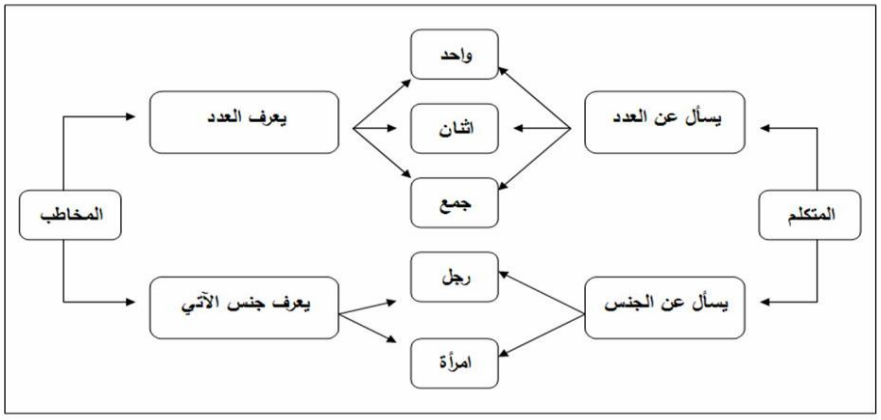

(1) انظر ابن يعقوب المغربي: مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح 404/1, ومحمود السيد شيخون: أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم صـ 47

من خلال هذا الشكل يتبيَّن الآتي:

طرفا الخطاب	الحالة			
	يعرف		لا يعرف	
	الجنس	العدد	الجنس	العدد
المتكلم	–	–	✓	✓
المخاطب	✓	✓	–	–

يتضح مما سبق أنَّ قصر القلب والإفراد لا يكون إلا على **حسب الظَّن والاعتقاد**, فإذا كان اعتقاد المخاطب أنَّ الجائي من جنس المرأة, كان قصد المتكلم قصر القلب, وإذا كان اعتقاد المخاطب أنَّ الجائي من جنس الرجال, كان قصد المتكلم قصر الإفراد.

5- «ما أنَا بَنَيت هذِهِ الدَّارَ», و«مَا بَنَيتُ هذه الدَّارَ», و«ما هذه الدَّار بنيتُ».

يرى العلماء أنَّ هناك فَرْقًا بين تقديم الاسم الذي هو فاعل في المعنى على الفعل والمفعول, وتقديم الفعل على الفاعل والمفعول, وتقديم الاسم الذي هو مفعول – في المعنى – على الفعل والفاعل.[1]

في التَّركيب الأول: **ما أنا بَنَيت هذه الدَّارَ** نجد أنَّ المتكلم قد قصر نفي الفعل عن نفسه ولا ينفيه عن غيره؛ لأنَّ الفعلَ ثابتٌ متحقِّقٌ, يقول الجرجاني: إذا قلت: ما أنا فعلت, كنت نفيت عنك فِعْلًا يَثبُتُ أنَّه مفعول.[2]

(1) يقول ابن جنّي: "ينبغي أن يُعلم ما أذكره هنا؛ وذلك أنَّ أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبَعْد الفاعل ... فإذا عناهم ذكر المفعول قدَّموه على الفاعل ... فإن ازدادت عنايتهم به قدَّموه على الفعل الناصبِه ... فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رَبُّ الجملة، وتجاوزوا به حد كونه فضلة ... فجاءوا به مجيئًا ينافي كونه فضلة، ثم زادوه على هذه الرتبة ... فحذفوا ضميره ونَوَوه ولم ينصبوه على ظاهر أمره؛ رغبة به عن صورة الفضلة، وتحاميًا لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة". [المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها صـ 65]

(2) انظر دلائل الإعجاز صـ 124

ويتضح من كلام الجرجاني أنَّك لا تقول: **ما أنا بَنَيت** إلا إذا كان البِنَاءُ ثابتًا متحقِّقًا في الخارج بين المُتَكلِّم والمخاطَب, ولكنَّ المخاطَب يزعم أنَّ المُتَكلِّمَ هو البَانِي لهذه الدار دون غيره, فيصحِّح المتكلم له الأمر بقوله: **ما أنا بَنَيت هذه الدَّارَ**, فتنفي وجوب هذا البناء عن نفسك وتثبته لغيرك, دون تعرُّض لبيان كونك بَانِيًا لغيرها, بمعنى آخر: قد أفاد هذا التركيب أنَّ هذا البِنَاء – أي بناء الدَّار – قد أُقِيمَ بالفعل فهو موجود, ولكن لم يكن المتكلِّمُ هو الذي بناه وأقامه, وإنَّما الذي أقامه غيره.

وإذا قلت: **مَا بَنَيتُ هذه الدَّارَ**, كنت نفيت عن نفسك فِعْلًا لم يثبت أنَّه وقع وحدث, بل يجوز أن يكونَ حدثَ مِن غيرِكَ أو لم يحدث ألبتة, يقول الجرجاني: إذا قلت ما فعلت, كنت نفيت عنك فعلًا لم يَثْبُتْ أنَّه مفعول[1]؛ ولذا فإنَّ هذا التَّركيب يقتضي فقط نفي الفعل عن الفاعل, أمَّا ثبوت الفعل أو إثباته لغيره, فلا يقتضيه هذا التَّركيب ولا يُشعِر به[2]؛ ولذا صحَّ في هذا التَّركيب أن تقول: **مَا بَنَيتُ هذه الدَّارَ, ولا بناها غيري**, وهذا ما لم يصح في التركيب الأول[3]؛ لأنَّك هنا تتحدث عن فعل رُبَّما لم يحدث بعد, وعلى الرغم من أنَّ المتكلم ينفي عن نفسه حدث البناء هنا إلا أنَّه لا يتعرض في مثل هذا التركيب لكونه بانيا لغيرها.

هذا إذا قدَّمت الفعل أمَّا إذا قدَّمت الاسم فلا يصح أن تقول: **مَا أنا بَنَيتُ هذه الدَّارَ ولا بناها غيري**؛ لأنَّك هنا تتكلَّمُ عن **فعل واقع حادث ثابت**, فتنفيه عن نفسك ولا تنفيه عن غيرك حتَّى لا يكون هناك تناقض ظاهر في السِّياق فيتعارض ذلك مع قصد المتكلم, ومن ثَمَّ – جاز في تعبير تقديم الفعل – أن تُعْقِبَ الفعل المنفي بفعل

(1) انظر دلائل الإعجاز صـ 124

(2) انظر المرجع السابق صـ 124

(3) فلا يجوز لك أن تقول: ما أنا بنيت هذه الدار ولا بناها غيري؛ لأنَّ ذلك واضح الفساد, وكأنَّك تريد أن تقول: إنَّ هذا البناء الموجود لم أبنه أنا ولم يبنه غيري, فكيف ذلك وأنت تتحدث عن فعل قد فُعِلَ, بيد أنَّك لم تفعله على وجه الخصوص, وإنَّما غيرك هو الذي فعله [انظر محمد محمد أبو موسى: خصائص التراكيب صـ 229 بتصرف]

مثبت هو ضدُّه؛ وذاك أنَّك لم تُرِدْ أن تقول: لم يكن هذا الفعل, ولكن ذاك[1], نحو: **مَا بَنَيتُ هذه الدَّارَ, ولكنِّي هدمتُها.**

وينبني اختلاف المعنى الوظيفي في هذين التركيبَينِ على ما طرأ على الجملة الفعلية من تغيير؛ إذْ إنَّ المتكلم قد قدَّم الفاعل على الفعل في التركيب الأول, وتقديم الاسم في الجملة الفعلية يُشْعِر بتحقُّق النسبة, وباكتساب الاسم المتقدِّم شيئًا من التَّخصيص, مما كان له أثرٌ في دلالة قوله: **ما أنا بنيت** على ما بيَّنا من أنَّك لم تنفِ بقولك هذا وقوعَ النسبة, ولكنَّك نفيت أن تكون أنت الفاعل الذي قام بالحدث على وجه الخصوص.

وخلاصة القول: أنَّ المخاطَبَ إذا كان يشكُّ أو يظنُّ أنكَّ بنيت دارًا, وأردتَ أن تزيل هذا الظَّنَّ من نفسه قلت: **ما بنيت**, فإذا كان المخاطب يعتقد أنَّ الدَّار قد بُنيت فِعْلًا, ولكنَّه يظنُّ أنَّك بانيها, ثُمَّ أردَّتَ أن تزيل هذا الظَّن عن نفسه قلت: **ما أنا بنيت**, فأنت في الأول تنفي عنك فِعْلًا أو حدثًا يجوز أن يكونَ غيرك قد فعله, وألا يكون قد فُعِلَ أصلا, وفي الثَّاني تنفي عنك فِعْلًا أو حدثًا كان قد ثبت وتحقَّقَ وقوعه, ولكنَّك أردت أن تنفي أن تكون أنت الفاعل, ولو استعملت الثَّاني مكان الأول أو عكست لم يفهم كلامك.[2]

أمَّا إذا قلت: ما هذه الدَّار بنيتُ – بتقديم ما كان مفعولا ليصبح عمدة وينشغل الفعل بضميره المحذوف على نيَّة ذكره – كان المعنى على أنَّ بناء الدار واقع, فالبِنَاءُ حاصلٌ لا شكَّ فيه, وظنَّ ظانٌّ أنَّك بنيت هذه الدار, فنفيت أن تكون أنت الباني – أي الذي أقامها, وتثبت الحكمَ لغيرِك بتقديم الاسم الذي كان مفعولا؛ ولذلك لا يصح أن تقول: ما هذه الدار بنيت ولا بناها غيري؛ لأنَّ تقديم – ما كان مفعولا – يفيد أنَّ

(1) انظر الجرجاني: دلائل الإعجاز صـ 127

(2) انظر مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه صـ 246, 247 بتصرف

البناء واقع, والعطف يفيد عدم وقوعه, وهو تناقض؛ لظهور فساد قولك في "أن تقول في الشَّيء المُشاهد الذي هو نُصْبُ عينيك أموجود أم لا"[1], فالمتكلم لا يثبت الفعلَ لنفسه هُنَا, وهو بناء هذه الدار خاصة, ولا يمنع وقوعَ فعله على دار أخرى غيرها؛ لأنَّه ربَّما يكون له الفعل (البناء), ولكن على دار غير هذه الدار التي يقصدها المخاطب.

يقول مهدي المخزومي: "النَّفي أسلوب لغوي تحدِّده مناسبات القول, وهو أسلوب نقض وإنكار يُستخدم لدفع ما يتردَّد في ذِهن المخاطب, فينبغي إرسال النفي مُطابقًا لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطب خطأ مما اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب النفي"[2]؛ ولذا تندرج تلك التَّراكيب ضمن الإنجازيات التقريرية «Assertives» التي تختلف درجة شدتها للغرض المتضمن في القول تبعا للمعنى الوظيفي المفهوم من السِّياق.

فالفرق بين المعاني الوظيفية لقصد المتكلم في التراكيب الآتية:

أ- **مَا بَنَيتُ هذه الدَّارَ.**

ب- **ما هذه الدَّار بنيتُ.**

ج- **ما أنا بَنَيت هذه الدَّارَ.**

يتضح من خلال مراعاة المتكلم لأحوال التخاطب, أنَّ المفعول في التركيب الأول (أ) جاء محتفظا بموقعه الأصلي بعد الفعل والفاعل في حين أنَّه ورد في التركيب الثاني (ب) محتلًّا للموقع الصَّدر, أي قبل الفعل, فتأخير المفعول في التركيب الأول (أ) يعلِّله أنَّ قصد المتكلم هو إخبار المخاطب بمعلومة جديدة غير معروفة لديه في حين أنَّ تقديم الفاعل على الفعل في التركيب الثالث (ج) يعني تصحيح إحدى معلومات المخاطب باعتبار أنَّها رُبَّما تكون ردًّا على جملة: بلغني أنَّك بنيت هذه الدَّار, فتنفي هذا الأمر وتزيل شكَّ المخاطب بقولك: **ما أنا بنيت**, وهذا التركيب يقترب

(1) الجرجاني: دلائل الإعجاز صـ 112

(2) في النحو العربي نقد وتوجيه صـ 246

في معناه الوظيفي من المعنى الموجود في (ب) باعتبار أنَّك لم تنفِ عن غيرك البناء, وهو ثابت متحقق رؤى العين للمتكلم والمخاطب معًا.

يقول الدكتور أحمد المتوكل: "إذا تأرجح الأمر بين الموقع الذي تقتضيه الوظيفة التداولية والموقعين اللذين تقتضيهما الوظيفة التركيبية والوظيفة الدلالية, فالغلبة تكون **للوظيفة التداولية** في تحديد الموقع الذي يحتله المكون, فإذا كانت للمكون وظيفة تداولية إضافة إلى وظيفته الدلالية والتركيبية فإنَّ هذا المكون يحتل الموقع التي تستلزمه وظيفته التداولية بغض النَّظر عن وظيفتيه الدلالية والتركيبية".[1]

ومعنى ذلك أنَّ المعنى الوظيفي الذي يقصده المتكلم هو الذي يحدِّدُ ترتيب مفردات تركيباته؛ لأغراض تواصلية يسعى – المتكلم – إلى تحقيقها في مقامات معيَّنة, فيكون لكل تركيب درجة تختلف قوة وضعفا مراعاة لحال المخاطب وقصد المتكلم, وعلى هذا الأساس إذا نظرنا إلى أصل البِنية التَّركيبية, وهي بنية (فعل – فاعل – مفعول), كان توزيع درجات القوة والضعف على النحو الآتي: يأخذ التركيب (ج) أعلى درجات القوة, ويأخذ التركيب (ب) الدرجة الوسطى, ويأخذ التَّركيب (أ) أدنى الدَّرجات, وكلُّ ذلك يُعَبِّرُ عن الدور الذي يتخذه المتكلم تجاه مخاطبه (موقف المتيقِّن أو المتشكِّك أو المُحْتِمل), ويمكن تلخيص ذلك في الجدول الآتي:

التركيب	المتكلم			المخاطب	الفعل	
	(أ)	(ب)	(ج)		(د)	(هـ)
	ينفيه عن نفسه	ينفيه عن غيره	يثبته لغيره		موجود	غير موجود
١- ما أنا فعلت	✓	–	✓	يزعم أن المتكلم فعله	✓	–
٢- مـا فعلت	✓	✓	✓	يشك في وجود الفعل	✓	✓
٣- ما هذا الفعل	✓	–	✓	يظن أن الفعل من المتكلم	✓	–

(1) اللسانيات الوظيفية مدخل نظري صـ 72

يتَّضح من خلال هذا الجدول أنَّ المُخاطَبَ إذا كان يزعم أنَّ المُتكلِّمَ قد فعلَ الفعلَ «Act» فإن المُتَكلِّمَ في قوله: «**ما أنا فعلت**» ينفي الفعلَ عن نفسه (أ) ولا ينفيه عن غيره, أي أنَّه يثبته لغيره (ج)؛ ولذا كان الفعلُ موجودًا حادثًا (د) إن لم ينفه عن غيره.

فإذا ما شكَّ المُخاطَبُ في وجود الفعل «Act» أهو حاصل أم غير حاصل, فإنَّ قولَ المُتَكلِّمِ: «**ما فعلت**» يحتملُ ثلاثة أوجه:

1- أنَّه قد يَنْفِي الفعل «Act» عن نفسه (أ).

2- وقد ينفيه عن غيره (ب).

3- وقد يثبته لغيره (ج).

فإن نَفَى المتكلم الفعل «Act» عن نفسه (أ) وعن غيره (ب) لم يكن الفعل موجودًا (هـ), وقد عُبِّرَ عن ذلك بالرمز (✓) ليتوافق مع الرَّمز الموجود في النَّفي عن نفسه وعن غيره (أ, ب).

فإذا قصدَ المتكلِّمُ إثباتَ الفعلِ لغيره (ج) فإن الفعلَ حادثٌ متحقِّقٌ في الواقع أو في ذهنه واعتقاده (د), وقد عُبِّرَ عن ذلك بالرمز (✓) ليتوافق ذلك مع الرمز الموجود فيما يثبته لغيره (ج), وَفَرْقًا بَيْنه وبين الرمزِ الموجود (✓) فيما ينفيه المُتَكلمُ عن نفسِه وعن غيره (أ, ب) حتَّى لا يُحْدِث ذلك لَبْسًا.

فإذا كان المُخاطَبُ يظنُّ أنَّ الفعلَ واقعٌ مِنَ المُتكلِّمِ, كان قولُ المُتَكلِّمِ: «**ما هذا الفعل**» يحتملُ وجهين: أولهما: النَّفي, والمراد به نفى الفعل عن المتكلم خاصة (أ), وثانيهما: الإثبات, والمقصود به إثبات الحدث لغيره (ج), فإنْ نَفَى المُتكلِّمُ الفعل «Act» عن نفسه (أ) كان الفعلُ معدومًا غير موجود (هـ), وإن أثبته لِغيره كان الفعل موجودًا حادثًا واقعًا (د).

خلاصة ونتائج

عالج هذا البحث قضية المعنى الوظيفي – في بعض تراكيب النَّحو العربي – التي يسعى المتكلم إلى تحقيقها من خلال **قصده وإرادتِه**, وتحقيق تلك الإرادة من قِبَلِ المُخاطب طبقا لمعطيات المقام, وما يترتَّب على ذلك من وجود تفاوت في درجات المعرفة بين طرفي الاتصال (المتكلم والمخاطب) وعلاقة كلٍّ منهما بتباين التَّراكيب, وقد تبيَّن من خلال ذلك:

- أنَّ اللغة العربية لها نظام معيَّنٌ في ترتيب مفرداتها وتراكيبها, بيد أنَّ هذا النظام ليس جامدًا, بل يتسم بالمرونة التي تجيز مخالفته لأغراض يريدها المتكلم, وتقتضيها ملابسات الخطاب.
- أنَّ المعنى الوظيفي هو الذي يُحَدِّد البنية التركيبية لقصد المتكلِّم.
- أنَّ المتكلم بتقديمه للمسند إليه يسعى لتمكين الخبر في ذهن السَّامع وإزالة الشكِّ أو الظَّنِّ عنه؛ ولذا يجد – المتكلم – نفسه أمام خيارين لا ثالث لهما, فهو إمَّا أن يبدأ بالاسم, وإمَّا أن يبدأ بالفعل, فيختار أقربهما للموقف أو لقصده أو لحال المخاطب.
- أنَّ المُخاطَبَ أقلُّ عِلْمًا من المُتكلِّم بالحال؛ ولذا يرمي المتكلم من وراء تركيباته المختلفة إلى تحقيق هدفين: أولهما: إضافة معنى وظيفي غير معروف في ذهن المخاطب, باعتبار أنَّ المخاطب كان يجهل العلاقة بين المسند والمسند إليه أو العكس, وثانيهما: تصحيح إحدى ظنونه الخاطئة بإزالة شكٍّ كان يعتقد – المخاطب – حدوثه من المتكلِّم.
- ويترتب على ذلك تفاوت علاقة كلٍّ من المتكلم والمخاطب بالتراكيب المختلفة, فقد يكون حضور المتكلم زمنيًّا أسبق من المخاطب, أو العكس, وقد يتساويان حضورا زمنيًّا, ومِن ثَمَّ تختلف التراكيب مؤدِّية معاني وظيفية مختلفة بحيث يصبح كلُّ تركيب تعبيرًا عن اختيار ما يُناسب سياق المقام؛ ولذا لا تُعَدُّ هذه

التَّراكيب مترادفة في المعنى, بل لكلٍّ منها قوة تعبيرية «Expressives Forces» خاصة مرتبطة بالحالة النَّفسية لكل من المتكلم والمخاطب.

- تتمثَّل قدرة المتكلم غير الوظيفية في معرفته للقواعد اللغوية (القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية) في حين تتمثَّل قدرته الوظيفية في معرفته للقواعد التي تمكِّنه من تحقيق معانيه الوظيفية تبعا لمقاصده وأحوال المخاطبين, إذن فالثانية أعمُّ من الأولى؛ لأنَّها تشمل بالإضافة إلى ما سبق القواعد التَّداولية, ولا تحقُّقَ لها – أي للثانية [وهي القواعد التداولية] – إلا بوجود الأولى [وهي القواعد الصوتية والتركيبية والدلالية], ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطَّط الآتي:

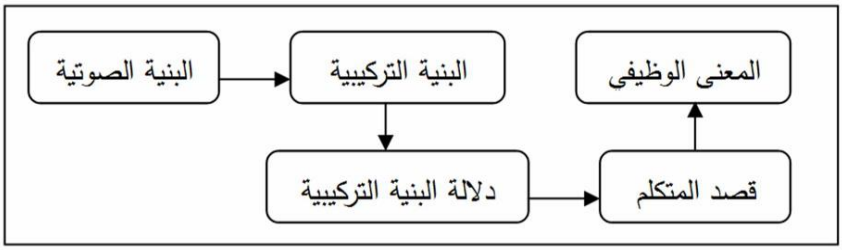

المصادر والمراجع

- الأزهري: الشيخ خالد بن عبد الله (ت905هـ).

1- شرح التصريح على التوضيح, أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو, وهو شرح للشيخ خالد الأزهري على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, تحقيق: محمد باسل عيون السُّود, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, الطبعة الأولى 2000م.

- إسماعيل: صلاح

2- النظرية القصدية في المعنى عند جرايس, حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية, مجلس النشر العلمي – الكويت, الرسالة 230, الحولية 25, يونيو 2005

3- نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس, دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع 2007م.

- بودرع: عبد الرحمن

4- في اللسانيات واللغة العربية قضايا ونماذج, دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى 2016م.

- التَّهانوي: محمد علي الفاروقي (القرن الثاني عشر الهجري).

5- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم, تحقيق: علي دحروج, نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي, الترجمة الأجنبية: جورج زيناتي, مكتبة لبنان ناشرون, بيروت – لبنان, الطبعة الأولى 1996م.

- الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471هـ).

6- دلائل الإعجاز, تحقيق: محمود محمد شاكر, طبعة مكتبة الأسرة 2000م.

- ابن جِنّي: أبو الفتح عثمان (ت392هـ).

7- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها, تحقيق: علي النَّجدي, وعبد الحليم النَّجار, المجلس الأعلى للشئون الإسلامية 2004م.

- ابن الخبَّاز: أحمد بن الحسين (ت637هـ).
8- توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن جنِّي, دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الثانية 2007م.
- الخليفة: هشام عبد الله
9- نظرية التلويح الحواري, مكتبة لبنان ناشرون, الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان, الطبعة الأولى 2013م.
- الرَّازي: فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر (ت604هـ).
10- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز, عارضه بأصوله وحقَّقه بالمقارنة مع أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني وبمصادره الأخرى وعلَّق عليه: نصر الله حاجي مفتي, دار صادر – بيروت, الطبعة الأولى 2004م.
- السامرائي: فاضل صالح
11- معاني النحو, دار الفكر ناشرون وموزعون, الطبعة الخامسة 2011م.
- السَّكاكي: أبو يعقوب يوسف بن محمد (ت626هـ).
12- مفتاح العلوم, حقَّقه وقدَّم له وفهرسه: عبد الحميد هنداوي, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, الطبعة الأولى 2000م.
- السيد: عبد الحميد مصطفى
13- دراسات في اللسانيات العربية بنية الجملة العربية – التراكيب النحوية والتداولية علم النحو وعلم المعاني, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان – الأردن, الطبعة الأولى 2004م.
- الشهري: عبد الهادي بن ظافر
14- استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية, دار الكتاب الجديد المتحدة, الطبعة الأولى 2004م.

- شيخون: محمود السيد

15- أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم, دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع (د-ت).

- الشِّيرازي: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (ت476هـ).

16- شرح اللُّمع, حقَّقه وقدَّم له ووضع فهارسه: عبد المجيد تركي, دار الغرب الإسلامي, الطبعة الأولى 1988م.

- صحراوي: د. مسعود

17- التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التُّراث اللساني العربي, دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت, الطبعة الأولى 2005م.

18- من التنظير التداولي إلى التطبيق النحوي علاقة البنية بالوظيفة في دلائل الإعجاز[ضمن كتاب التداوليات وتحليل الخطاب بحوث محكمة: الإشراف والتقديم: حافظ إسماعيل علوي, ومنتصر أمين عبد الرحيم, دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى 2014م]

- عبد الرحمن: طه

19- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي, المركز الثقافي العربي, الطبعة الأولى 1998م.

- عبد المطلب: محمد

20- البلاغة العربية قراءة أخرى, الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان, الطبعة الثانية 2007م.

- العسكري: أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت395هـ).

21- الفروق في اللغة, حقَّقه وعلَّق عليه ووضع فهارسه: جمال عبد الغني مدغمش, مؤسسة الرسالة, الطبعة الأولى 2002م.

- العلوي: يحيى بن حمزة (ت749هـ)
22- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز, الهيئة العامة لقصور الثقافة 2009م.
- القزويني: جلال الدِّين محمد (ت739هـ).
23- الإيضاح في علوم البلاغة, شرح وتعليق وتنقيح وتحقيق وفهرسة ومراجعة: محمد السَّعدي فرهود, وآخرين, دار الكتاب المصري – القاهرة, ودار الكتاب اللبناني – بيروت 2004م.
- ابن القيِّم الجوزيَّة: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت751هـ).
24- إعلام الموقِّعين عن ربِّ العالمين, قرأه وقدَّم له وعلَّق عليه وخرَّج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان, دار ابن الجوزي, المملكة العربية السعودية, الطبعة الأولى 1423هـ.
- ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ).
25- شرح التسهيل, تحقيق: عبد الرحمن السيد, ومحمد بدوي المختون, دار هَجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان, الطبعة الأولى 1990م.
- المتوكل: أحمد
26- اللسانيات الوظيفية "مدخل نظري", دار الكتاب الجديد المتحدة, الطبعة الثانية 2010م.
27- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي "الأصول والامتداد", دار الأمان – الرباط, الطبعة الأولى 2006م.
28- الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية, منشورات عكاظ (د-ت).
- المخزومي: مهدي
29- في النحو العربي نقد وتوجيه, دار الرائد العربي, بيروت – لبنان, الطبعة الثانية 1986م.

- أبو موسى: محمد محمد
30- خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني, مكتبة وهبة, الطبعة الرابعة 1996م.
- هدوي: الصَّحبي
31- الإنشاء بالقول مقاربة نحوية تداولية للأوامر والنواهي أعمالا لغوية, دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى 2016م.
- ابن يعقوب المغربي: (ت1168هـ).
32- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح, ضمن ثلاثة شروح لتلخيص المفتاح للخطيب القزويني, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان (د-ت).
- ابن يعيش: موفق الدين بن علي (ت643هـ).
33- شرح المفصل, تحقيق: أحمد السيد أحمد, المكتبة التوفيقية (د-ت).
- يونس: محمد محمد
34- مقدمة في علمي الدَّلالة والتخاطب, دار الكتاب الجديد المتحدة, الطبعة الأولى 2004م.

الرسائل والدَّورِيَّات:

- مصطفى: هيثم محمد
35- القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه, مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية, المجلد 11, العدد 3.

المراجع الأجنبية:

(1) **John R. Searle: consciousness and language,** Cambridge University Press, First Published, 2002

(2) **P. Grice:**

- Logic and Conversation, Harvard University, 1975
- Meaning, Duke University Press on behalf of Philosophical Review 2009
- Utterer's Meaning and Intentions, Duke University Press on behalf of Philosophical Review, 2008
- Utterer's Meaning, Sentence meaning, and Word Meaning, studies in the way of words, Harvard University press, 2002